رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الرابع 2021م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الرابع 2021م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الرابع 2021 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 68.1 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2021م، مقارنة مع عجز بلغ 109.8 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 12% على أساس سنوي ليبلغ 269.2 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة مع 240.2 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 72% على أساس سنوي لتصل إلى 165.5 مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع من عام 2021م، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 28% على أساس سنوي لتبلغ 103.7 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات انخفاضاً بنسبة 10% على أساس سنوي لتصل إلى 63.6 مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع من عام 2021م.
- انخفض إجمالي النفقات بنسبة 4% على أساس سنوي لتبلغ 337.3 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة مع 350.0 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 938.0 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الرابع من العام 2021م مقارنة بـ 853.5 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2020.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

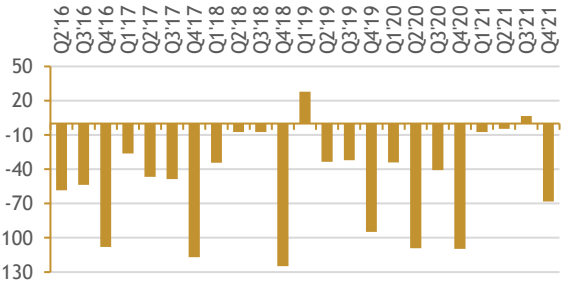

انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر آي بوكس للسندات الحكومية

أعلن المزود العالمي للمؤشرات آي إتش أس ماركت انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر آي بوكس للسندات الحكومية، وتم الانضمام إلى مؤشر آي بوكس للسندات الحكومية نتيجة التطورات الملموسة في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، حيث أعلنت شركة آي إتش آس ماركت في بيان لها عن استيفاء السوق المالية السعودية لمتطلبات الانضمام للمؤشر. يشار إلى أن الانضمام سيتيح للسوق المالية السعودية أن تكون جزءًا من مؤشرات أسواق الصكوك وأدوات الدين التي يتبعها المستثمرون العالميون، ويقيس مؤشر آي بوكس السندات الحكومية المقومة بالعملة المحلية لأكثر من 30 دولة. ومن المتوقع أن ينضم 27 أداة دين حكومية مدرجة في السوق المالية السعودية للمؤشر، والتي ستشكل ما نسبته 0.19% من وزنه، كما ستشكل ما نسبته 2.20% من مؤشر آي بوكس للسندات الحكومية للدول الناشئة التابع له. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تفعيل الانضمام إلى المؤشر في يوم 31 يناير 2022م.

الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث (%)

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2021م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.3%، في حين ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 9.3% في الربع الثالث من العام 2021م.
- فيما شكّل القطاع غير النفطي نسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بنسبة 57% في الربع الثاني من عام 2020م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

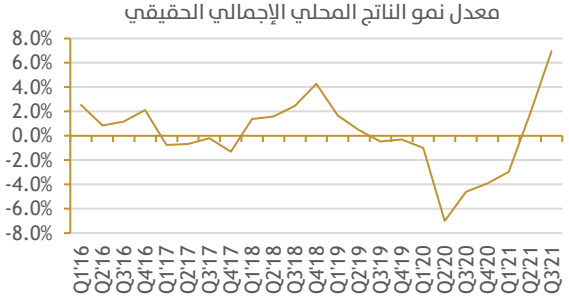

مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية في ديسمبر عند 53.9 نقطة من 56.9 في نوفمبر، وهو الأدنى قراءة له منذ مارس الماضي. أثر انتشار متحور أوميكرون على مستوى نمو الطلبات الجديدة بأدنى وتيرة له خلال الأشهر التسعة الماضية. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في نشاط القطاع غير النفطي، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

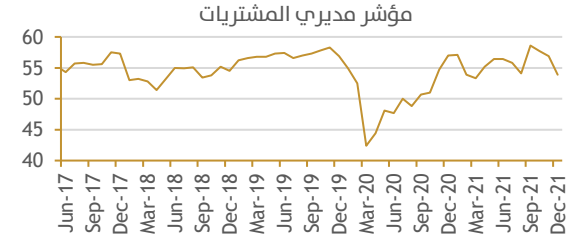

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.2% على أساس سنوي في ديسمبر 2021م، حيث شهدت مؤشرات قطاعي النقل والاتصالات زيادة بنسبتي 7.2% و1.4% على التوالي. وسجّل قسم الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 1.1% في حين كان قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى مع قسم الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 1.6% على أساس سنوي في ديسمبر 2021م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

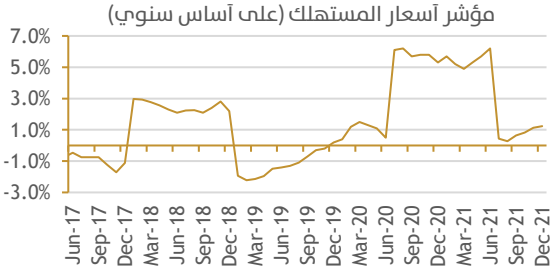

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 18% على أساس سنوي لتبلغ 44.4 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2021م مقارنة بـ 37.6 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 126.1 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من العام 2021م (بارتفاع نسبته 19.5% على أساس سنوي وبنسبة 5.3% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

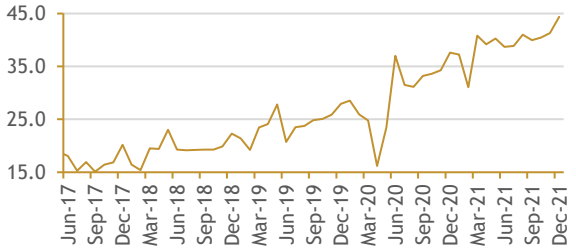

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 15.5% على أساس سنوي في ديسمبر 2021م وبنسبة 2.5% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 20.1% على أساس سنوي وبنسبة 3.8% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 15.3% في ديسمبر 2021م على أساس سنوي وبنسبة 2.4% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

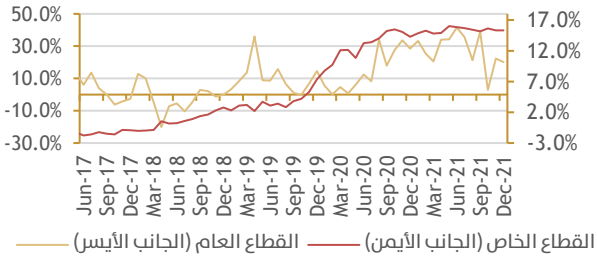

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي السعودي (ساما) معدليَ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الرابع من عام 2021م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

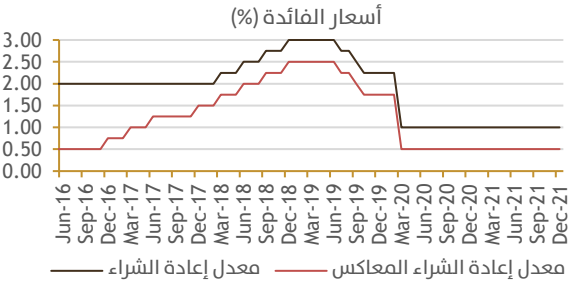

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 7.4% على أساس سنوي وبنسبة 2.1% على أساس ربعي في ديسمبر 2021م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 5.1% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 4.5% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 8.3% على أساس سنوي وبنسبة 2.3% على أساس ربعي في ديسمبر 2021م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

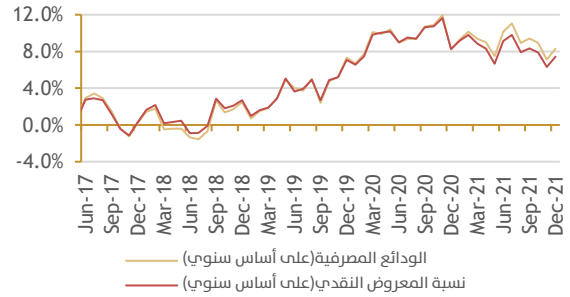

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 2.0% في الربع الثالث من عام 2021م (أحدث البيانات المتوفرة) مقارنة مع 2.1% في الربع الثاني من عام 2021م.

(نسبة) القروض **المتعثرة** من إجمالي القروض

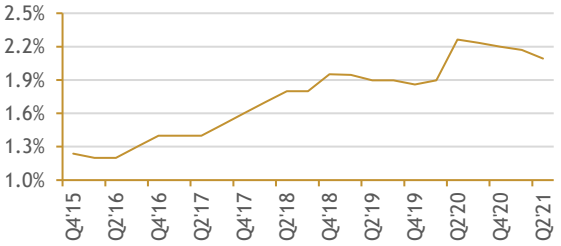

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 4.8% على أساس شهري في ديسمبر وبنسبة 29.8% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 0.6% لتصل إلى 10,009 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2021م و ذلك من 10,071 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2021م.

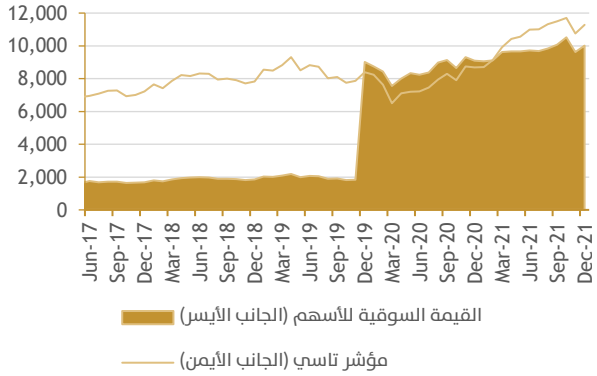

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 14.5% في شهر سبتمبر 2021م لتصل إلى 15.2% في شهر ديسمبر 2021م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 7.4% على أساس شهري لتصل إلى 305.2 مليار ريال في ديسمبر 2021م من 284.2 مليار ريال سعودي في نوفمبر 2021م.

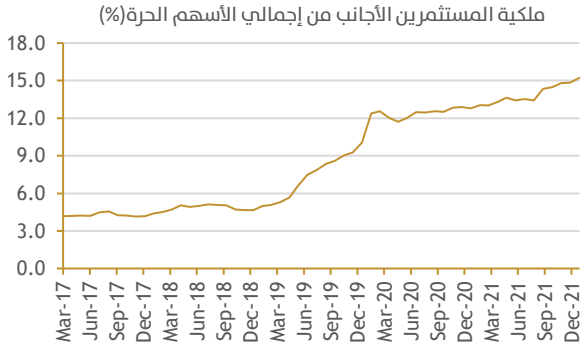

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الرابع من عام 2021م إلى 24.5% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 18.4% في الربع الثالث من عام 2021م.

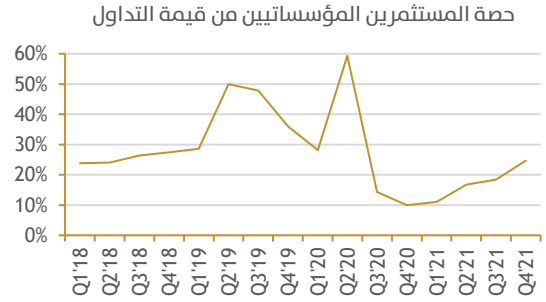

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

انخفضت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) انخفاضاً طفيفاً بنهاية شهر ديسمبر من العام 2021م إلى 88.0% مقارنة بنسبة 88.3% في نهاية سبتمبر 2021م.

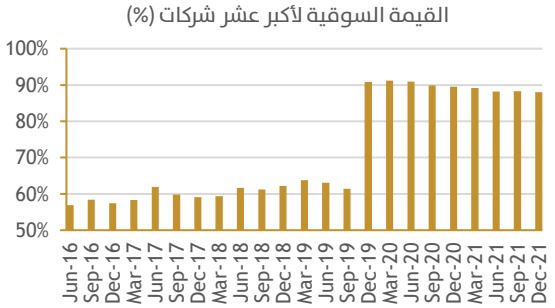

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 28.9% في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بنسبة 28.2% في الربع الثالث من عام 2021م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعاً بنسبة 24% على أساس سنوي وبنسبة 2.5% على أساس ربعي.

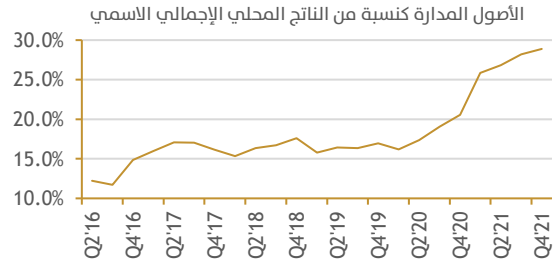

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

البنك المركزي السعودي طرح مسودة "قواعد التقنية المالية التأمينية" لطلب مرئيات العموم

أعلن البنك المركزي السعودي طرح مشروع "مسودة قواعد التقنية المالية التأمينية. ويأتي إصدار هذه القواعد؛ انطلاقاً من جهود البنك المركزي السعودي المستمرة لتطوير قطاع التأمين، ومواكبة للتطورات في صناعة التأمين بشكل عام، وخدمات التقنية التأمينية بشكل خاص، وكذلك استمراراً لجهوده في دعم وتمكين أعمال التقنية المالية، التي نتج عنها ظهور العديد من شركات التقنية المالية، إلى جانب التطور الملحوظ للتقنية في نشاط التأمين.

البنك المركزي السعودي: الحصول على تصريح شرط لمزاولة نشاط الدفع الآجل في المملكة

أكد البنك المركزي السعودي، على كافة المنشآت الراغبة في مزاولة نشاط الدفع الآجل (Buy Now Pay Later) في المملكة؛ ضرورة الحصول على تصريح من قبل البنك المركزي قبل مزاولة النشاط، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (الرابعة) من نظام البنك المركزي السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 36) وتاريخ 11 / 04/ 1442هـ، والمادة (العاشرة) من نظام مراقبة شركات التمويل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 13 / 08 / 1433هـ.

(ساما) يطلق عمليات "الريبو" باستخدام نظام "بلومبرغ" مطلع يناير 2022

ضمن إنجازات برنامج تطوير القطاع المالي للربع الرابع من عام 2021 م "ابتداءً من شهر يناير لعام 2022 م، سوف تبدأ بمشيئة الله إجراء عمليات اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس "الريبو والريبو العكسي"، وعمليات السوق المفتوحة مع البنوك العاملة في المملكة باستخدام نظام بلومبرغ للمزادات. الجدير بالذكر انه في عام 2018 م تم إتمام بنجاح مشروع تطوير منصة طرح الأذونات والمرابحات "منصة ساما الإلكترونية" باستخدام نظام مزادات بلومبرغ، والذي من شأنه تسهيل مشاركة البنوك العاملة في المملكة في السوق الرئيسة للأذونات والمرابحات. يأتي ذلك من منطلق برنامج تطوير القطاع المالي في دعم القطاع المالي لرفع كفاءة الجوانب التشغيلية والتأثير إيجابي على القطاع المصرفي ككل، ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في إدارة السيولة من خلال التداولات الإلكترونية".

استطلاع مرئيات العموم حول مشروع "مسودة تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين"

أعلن البنك المركزي السعودي طرح مشروع "مسودة تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين". ويأتي تحديث هذه القواعد؛ انطلاقاً من جهود البنك المركزي السعودي المستمرة لتطوير قطاع التمويل، ومواكبة للتطورات في صناعة التمويل بشكل عام، واستمراراً لجهوده في دعم وتمكين أعمال التقنية المالية، التي نتج عنها ظهور العديد من شركات التقنية المالية، إلى جانب التطور الملحوظ للتقنية في نشاط التمويل.

محافظ البنك المركزي يشكر القيادة بمناسبة الموافقة على نظام المدفوعات وخدماتها

ضمن إنجازات برنامج تطوير القطاع المالي للربع الرابع من عام 2021 م "صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام المدفوعات وخدماتها حيث تأتي هذه الموافقة من منطلق حرص القيادة الكريمة -أيدها الله- على دعم تطوير القطاع المالي والمحافظة على استقراره وعدالة التعاملات فيه، حيث تمكّن أحكام هذا النظام من ممارسة الصلاحيات الرقابية والإشرافية على قطاع المدفوعات في المملكة وفق أفضل الممارسات الدولية، وبما يعزز الالتزام بالمعايير ذات العلاقة، كذلك دعم مساهمة القطاع المالي في توفير خدمات المدفوعات من خلال توظيف التقنيات المالية، وتوسيع قاعدة المشاركين فيه من القطاع الخاص".

الترخيص لشركة تقنية مالية في مجال المدفوعات

ضمن جهود برنامج تطوير القطاع المالي لتطوير قطاع التقنية المالية، تم الترخيص لشركة تقنية مالية جديدة في مجال المدفوعات الإلكترونية، وهي: شركة "الحلول الشاملة المالية" لتقديم خدمات المدفوعات من خلال خدمة سداد الفواتير الإلكترونية؛ ليبلغ بذلك إجمالي عدد الشركات المرخص لها من قبل البنك المركزي لتقديم خدمات المدفوعات 14 شركة، إضافة إلى حصول 7 شركات على موافقة أولية."

إطلاق الدفعة الخامسة لتصريح تجربة التقنية المالية

ضمن جهود برنامج تطوير القطاع المالي لتطوير قطاع التقنية المالية، بدء استقبال طلبات المتقدمين للحصول على تصريح تجربة التقنية المالية للدفعة الخامسة، ويأتي ذلك استكمالاً لسلسة نجاحات مختبر التقنية المالية في دفعاته الأربعة السابقة، واستمرارًا لحرص برنامج تطوير القطاع المالي بتنظيم وتطوير السوق المالية السعودية وجعلها بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والإقليميين من خلال دعم صناعة التقنية المالية وتطوير منتجات ابتكارية في السوق. ويعد مختبر التقنية المالية بيئة تجريبية تشريعية تتيح لمقدمي منتجات وخدمات التقنية المالية تجربة نماذج أعمالها المبتكرة ضمن معايير وفترة زمنية ومتطلبات تنظيمية محددة. ويستقبل المختبر متقدمين من داخل وخارج المملكة لتجربة منتجات وخدمات مالية ذات علاقة بنشاط الأوراق المالية بنماذج أعمال مبتكرة وجاهزة للاختبار في بيئة تجريبية وتتماش ى مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي إحدى البرامج الرئيسة لرؤية المملكة 2030."

السماح باشتراكات غير السعوديين في الصناديق العقارية المستثمرة داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة

سمحت هيئة السوق المالية لمؤسسات السوق المالية قبول اشتراكات غير السعوديين في الصندوق العقاري الذي يستثمر جزءًا أو كامل أصوله في عقار واقع داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. وأكدت الهيئة للمؤسسات المالية على ضرورة الالتزام بنظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره عند إدارتها لاستثمارات الصناديق الاستثمارية في العقارات الواقعة داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة أو عند تصفية تلك الصناديق. وأشارت الهيئة إلى أن القرار سيسهم في الاعتماد على السوق المالية كقناة تمويلية متنوعة، وكذلك تعزيز مرتكزات رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى جعل السوق المالية السعودية جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي وقادرة على لعب دور محوري في تنمية الاقتصاد وتنويع مصادر دخله.

السعودية تسجل أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى(NFC)

أعلن البنك المركزي السعودي عن تصدّر المملكة العربية السعودية وتسجيلها أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC) بنسبة 94% على مستوى دول الاتحاد الأوروبي وهونغ كونغ وكندا، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأوضح البنك المركزي أن تقدم المملكة على هذه الدول، يأتي في إطار الرؤية الاستراتيجية للبنك المركزي السعودي، والتي انطلقت من مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030؛ الهادف إلى تعزيز الدفع الإلكتروني، وتقليل التعامل النقدي للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70 % من إجمالي عمليات الدفع بحلول 2025م، ولتحقيق هذه المستهدفات تبنّى البنك المركزي المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، وتم تنفيذها على أرض الواقع منذ العام 2016م، بعد التأكد من مستوى الأمان، وظهور المواصفات القياسية العالمية لها، والتي كانت بمثابة خطوة استراتيجية؛ لتسريع وتسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

برعاية المحافظ.. البنك المركزي السعودي ينظم ورشة بعنوان "منظومة التقنية المالية ومستقبل الاقتصاد الرقمي"

نظّم البنك المركزي السعودي يوم الأربعاء 26/04/1443هـ الموافق 01/12/2021م، ورشة عمل بعنوان "منظومة التقنية المالية ومستقبل الاقتصاد الرقمي"، وذلك برعاية معالي محافظ البنك المركزي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، وحضور الدكتور فهد بن إبراهيم الشثري وكيل المحافظ للرقابة، والأستاذ زياد بن بندر اليوسف وكيل المحافظ للتطوير والتقنية، إضافة إلى حضور الرؤساء التنفيذيين وعدد من كبار مسئولي البنوك المحلية.

وقد تطرق الدكتور المبارك أثناء افتتاح الورشة، إلى أهمية زيادة الجهود في الابتكار في التقنية المالية لتصبح المملكة رائدة في القطاع المالي؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، كما أشار المبارك إلى أهمية دور البنوك في تعزيز ورفع حجم النمو في قطاع التقنية المالية وتعزيز المنتجات والخدمات المالية التقنية، واختتم معاليه كلمته بالإشارة إلى قيام البنك المركزي بتصميم بيئة تجريبية تشريعية، بهدف فهم وتجربة وتقييم أثر الخدمات التقنية الجديدة على القطاع المالي في بيئة فعلية تمهيداً للإطلاق الرسمي.

انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية

أعلن المزود العالمي للمؤشرات فوتسي راسل (FTSE Russell)انضمام السوق المالية السعودية لمؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية (FTSE Emerging Markets Government Bond Index -EMGBI) وتم الانضمام إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة للسندات الحكومية نتيجة التطورات الملموسة والجهود التي بذلتها هيئة السوق المالية، بالإضافة إلى جهودها مع الجهات ذات العلاقة المعنية في تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، حيث استغرق سوق الصكوك وأدوات الدين السعودي مدة 6 أشهر فقط منذ انضمامه إلى قائمة المراقبة الخاصة بالمؤشر في يوم مارس 2021 وحتى انضمامه الفعلي للمؤشر في يوم 30 سبتمبر 2021. تجدر الإشارة إلى أن سوق الأسهم السعودية اكتمل انضمامها لأهم مؤشرات الأسواق الناشئة في مطلع عام 2020م، وذلك بانضمامها إلى مؤشر أم أس سي آي للأسواق الناشئة(MSCI) ، ومؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell)، ومؤشر إس آند بي(S&P)

وكالة "موديز" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "A1" مع تعديل النظرة المستقبلية من سلبية إلى مستقرة مقارنة بتقريرها الذي نشرته في شهر يونيو 2021م. وتوقعت الوكالة عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في عام 2021م، مع تقلص نسب العجز في المالية العامة في عام 2021م، مصاحبة لتقلص في مستوى حجم الدين على المدى المتوسط.

وأشادت الوكالة باتساق المملكة في سياساتها المالية بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض أسعار النفط. وتشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى أنه بالإضافة إلى التعافي الاقتصادي نتيجة الخروج من جائحة (كوفيد -19)، وتحسن أسعار النفط يظل المركز المالي وصافي الأصول الخارجية قوياً بما يكفي لدعم التصنيف الائتماني. وأشارت الوكالة إلى أن إحدى الركائز الأساسية للتعديل في النظرة المستقبلية هي التزام الحكومة بالإصلاحات المالية على المدى المتوسط، بما في ذلك برنامج الاستدامة المالية الذي يهدف إلى تعزيز الانضباط المالي وتحسين فعالية إدارة المالية العامة ودعم إعادة بناء الاحتياطيات كإحدى ركائز القواعد المالية. وقد ساهم البرنامج خلال الفترة 2015م -2020م في نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة تتجاوز 18% مقارنة بنسبة 10% في 2015م، كما خفض النفقات الأولية التي لا تشمل خدمة الدين من نسبة 56% إلى نسبة 53% في 2020م.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن إتمام تسعير الطرح الثالث خلال عام 2021م بشريحتين من برنامجي الصكوك والسندات الدولية بنجاح بقيمة إجمالية بلغت 3.25 مليار دولار

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين للإصدار الدولي الثالث خلال عام 2021م للصكوك والسندات ضمن برنامج حكومة المملكة الدولي لإصدار الصكوك وبرنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.

وصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب أكثر من11 مليار دولار أمريكي، وتجاوزت نسبة التغطية أكثر من 3.5 أضعاف إجمالي الإصدار، حيث بلغ إجمالي الطرح قيمة 3.25 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 12.19 مليار ريال سعودي) مقسّمة على شريحتين، الأولى بقيمة ملياري دولار أمريكي (ما يعادل 7.5 مليار ريال سعودي) لصكوك مدتها 9.5 سنة تستحق في عام 2031م، فيما بلغت الشريحة الثانية 1.25مليار دولار أمريكي (ما يعادل 4.69 مليار ريال سعودي) لسندات مدتها 30 سنة تستحق في عام 2051م.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

أعلنت تداول السعودية خلال الربع الرابع من عام 2021م الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ (33,482,413,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (9,528,899,000) ريال.

هيئة السوق المالية توافق على تسجيل وطرح أسهم عدد من الشركات في السوق المالية

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور عدة قرارات من مجلس الهيئة بشأن الموافقة على تسجيل وطرح أسهم 8 شركات في السوق المالية، والتي اكتمل إدراجها خلال الربع الرابع 2021م، تفاصيلها فيما يلي:

في السوق الرئيسية:

- شركة أعمال المياه والطاقة الدولية
- الشركة العربية للتعهدات الفنية
- شركة النايفات للتمويل
- شركة المنجم للأغذية
- شركة مجموعة تداول السعودية القابضة

في السوق الموازية (نمو):

- شركة الحاسوب للتجارة
- شركة قروب فايف السعودية للأنابيب
- شركة أنماء الروابي

وبذلك يرتفع عدد الإدراجات في السوق المالية خلال العام 2021م إلى 20 إدراجًا، ليصبح إجمالي عدد الشركات المدرجة بنهاية العام 2021م 224 شركة (متضمنة الصناديق العقارية المتداولة).

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يوقعان مذكرات تفاهم مع أربع مؤسسات مالية دولية بشأن انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية

وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين مذكرات تفاهم مع كل من بي ان بي باريبا (BNPParibas) ومجموعة سيتي المصرفية (Citi) وغولدمان ساكس (Goldman Sachs) وجي بي مورجان (J.P. Morgan) تزامناً مع مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار الذي عُقد في مدينة الرياض خلال الفترة ٢٠-٢٢ ربيع الأول ١٤٤٣. وتأتي هذه الخطوة لدراسة إمكانية انضمام تلك المؤسسات كمتعاملين أوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية في برنامج المتعاملين الأوليين. وقد وقع المذكرات من جانب وزارة المالية معالي رئيس اللجنة التوجيهية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، ومن المركز الوطني لإدارة الدين سعادة الرئيس التنفيذي المكلف الأستاذ هاني المديني، وممثلو المؤسسات المالية.

وأوضح معالي الأستاذ عبدالعزيز الفريح أن هذه المذكرات تترجم التوجه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال السعي إلى توسيع قاعدة المستثمرين في السوق الأولية لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة وتحقيق مستهدفات استراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي في إطار دعم تنمية السوق الثانوية من خلال زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، والتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين، مشيراً إلى أن وزارة المالية وكجزء من مهامها الاستراتيجية لدعم القطاع الخاص وتنميته بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030 تسعى إلى دعم تطوير القطاع المالي.

بقيمة تجاوزت 33.48 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يكمل ثاني عملية إعادة شراء مبكر تقوم بها المملكة

أعلنت المملكة العربية السعودية، ممثلةً بوزارة المالية (المُصدر) عن اكتمال عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك المصدر القائمة المستحقة في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر من العام القادم (2022م) بقيمة إجمالية تجاوزت 33 مليار ريال، بالإضافة إلى إصدار صكوكٍ جديدةٍ ضمن برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي.

وتعد هذه العملية إحدى مبادرات المركز الوطني لإدارة الدين التي تهدف إلى توحيد الإصدارات المحلية للمُصدر ضمن برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي. وتعتبر هذه الخطوة هي المرحلة الثانية من مراحل المبادرة التي بدأت في عام 2020م، والتي ستتبعها مراحل أخرى وصولاً إلى توحيد كامل الإصدارات المحلية والسماح لجميع حاملي الصكوك بالاستفادة من الاسترداد الزكوي المطبق في برنامج إصدار الصكوك بالريال السعودي.

وقد قام المركز بتقسيم إصدارات الصكوك الجديدة إلى أربع شرائح بلغت قيمتها الإجمالية 33.48 مليار ريال (ثلاثة وثلاثون ملياراً وأربعمئة وثمانون مليون ريال سعودي). وجاءت الشريحة الأولى بقيمة 11.11 مليار ريال وبأجل استحقاق يحل في 2029م، والشريحة الثانية بقيمة 5.57 مليار ريال وبأجل استحقاق يحل في 2031م، فيما جاءت الشريحة الثالثة بقيمة 11.36 مليار ريال وأجل استحقاق يحل في عام 2033م، والشريحة الرابعة بقيمة 5.44 مليار ريال وتستحق في عام 2036م. وقد قامت وزارة المالية والمركز بتعيين إتش إس بي سي العربية السعودية والأهلي كابيتال والراجحي المالية بشكل مشترك كمديري إصدار أساسيين، بالإضافة إلى الجزيرة كابيتال والإنماء للاستثمار كمديري إصدار ثانويين.

منشآت تشارك في أعمال النسخة الأولى من المنتدى الخليجي السنوي لرواد الأعمال 2021م بسلطنة عُمان

انطلقت أعمال النسخة الأولى من المنتدى الخليجي السنوي لرواد الأعمال 2021م بسلطنة عُمان تحت عنوان "الآفاق المستقبلية لريادة الأعمال في دول مجلس التعاون"، بهدف تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتوسع والاستثمار وعرض التجارب الريادية.

وشارك وفد المملكة العربية السعودية ممثلاً بنائب محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" الأستاذ عصام الذكير عبر تقديم ورقة عمل بحثية اشتملت على عدة مجالات تضمنت ريادة الأعمال، وتمويل رواد الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، والفرص الاستثمارية لرواد الأعمال في دول المجلس عبر التعريف بخدمة جدير التي قدمها مدير إدارة سلاسل الإمداد بـ "منشآت"، وورقة عمل عن خدمات التمويل قدمها مدير إدارة التقارير في "منشآت."

بقيمة تقارب 125 مليار ريال.. "المركز الوطني لإدارة الدين" يعلن عن اكتمال تنفيذ خطة التمويل للعام 2021م

أعلن معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين محمد بن عبد الله الجدعان عن اكتمال تنفيذ خطة الاقتراض السنوية التي اقترحها المركز للعام 2021م، بحجم تمويل يقارب 125 مليار ريال، وذلك ضمن استراتيجية الدين العام المعتمدة لتلبية احتياجات المالية العامة، واغتنام الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية، وإدارة المخاطر.

وأوضح الجدعان أن مجلس إدارة المركز أقر اقتراح خطة الاقتراض السنوية مطلع العام، وشملت تلبية احتياجات مالية عن طريق إصدار أدوات دين بحوالي 125 مليار ريال، شملت الصكوك والسندات والتي كان جلّها من الأدوات ذات العائد الثابت لتجاوز مخاطر تقلبات أسعار الفائدة المحتملة، مبيناً أن المركز نجح في ترتيب إصدار سندات سيادية بقيمة مليار ونصف يورو بأكبر شريحة عائد سلبي على الإطلاق خارج دول الاتحاد الأوروبي حيث بلغ إجمالي الإصدار ما يعادل 6.8 مليار ريال وبلغت نسبة تغطيتها 3.3 مرات (بما يقارب 5 مليارات يورو) من إجمالي الإصدار، وهو ما يؤكد المكانة الرائدة للمملكة في الأسواق العالمية. كما قام المركز على صعيد آخر بتنسيق وترتيب تمويل مقدم من الشركة الكورية للتأمين التجاري (KSURE) بقيمة 3 مليارات دولار، أي ما يعادل 11.3 مليار ريال مطلع العام الجاري، وأكمل من ناحية أخرى ترتيب ثاني عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك مستحقة خلال العام القادم 2022م بقيمة تجاوزت 33 مليار ريال.

وأضاف الجدعان أن إجمالي التمويل المحلي بلغت نسبته (60.5%) فيما بلغ التمويل الدولي ما نسبته (39.5%) من إجمالي خطة الاقتراض السنوية لعام 2021م، مردفاً بأنه تم استحداث عدد من قنوات التمويل شملت: التمويل الحكومي البديل، وعمليات الشراء المبكر للإصدارات الحكومية المحلية، وكذلك بدء العمل على إطار التمويل الأخضر ضمن المبادرات الجديدة وقنوات التمويل التي تعمل وزارة المالية والمركز على إطلاقها خلال العام المقبل، مختتماً بالإشارة إلى ما قامت به وكالات التصنيف الائتماني من تعديل تقييماتها ونظرتها المستقبلية إلى نظرة مستقرة، وهو ما يؤكد كفاءة المنظومة المالية العامة وقدرتها على تجاوز التحديات، وعملها على استشراف المستقبل ووضع خطط للتعامل مع المخاطر.

منشآت تشارك في معرض دولي لتمكين العلامات التجارية السعودية من التوسع والانتشار عالميًا

شاركت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" ممثلة بمركز الامتياز التجاري في المعرض والملتقى العالمي لحقوق الامتياز الذي انطلق في مدينة دبي، وذلك لتمكين 10 علامات تجارية سعودية من المشاركة في هذا المعرض ودعم علاماتهم التي تعمل بنظام الامتياز التجاري وزيادة توسعها وانتشارها إقليميًا وعالميًا.

ويعمل مركز الامتياز التجاري على دعم وتمكين العلامات المحلية من خلال تقديم عدة حلول وخدمات لمانحي الامتياز وأصحابه، ولنشر ثقافة الامتياز التجاري من خلال بناء قدرات العاملين والممارسين في القطاع، حيث يأتي تمكين العلامات ضمن خطة تطويرية تهدف إلى دعم توسع العلامات التجارية السعودية المتميزة، واستقطاب العلامات العالمية المتميزة في القطاعات الواعدة ذات الأولوية للعمل بنموذج الامتياز، وتحفيز أصحاب الامتياز الرئيس للعلامات العالمية في المملكة بمنح الامتياز الجزئي، إلى جانب تحفيز رواد الأعمال للحصول عليه لقلة مخاطره وزيادة فرص نجاحه مقارنة بتأسيس مشروع جديد، وتسهيل الوصول إلى التمويل لأصحاب العلامات التجارية وأصحاب الامتياز.

انطلاق أعمال فريق المنطقة الشرقية ضمن برنامج تسريع ريادة الأعمال في المناطق

انطلقت ورشة العمل الأولى من برنامج تسريع ريادة الأعمال في المناطق في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT ، تحت إشراف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، بالشراكة مع إمارة المنطقة الشرقية.

ويشارك في الورشة فريق يمثل قطاعات مختلفة مهتمة بتطوير بيئة ريادة الأعمال الابتكارية في المنطقة الشرقية، في الدورة الثامنة من البرنامج بمشاركة فرق خارجية من كولومبيا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، البرازيل وبلجيكا.

وتستهدف الورشة تقييم النظام البيئي في المنطقة الشرقية وتحليله باستخدام البيانات والإحصائيات مما يساهم بتحديد توجه استراتيجية برنامج تسريع ريادة الأعمال في المنطقة الشرقية المقرر عرضها في ورشة العمل الثانية في منتصف 2022. وسيتضمن البرنامج أربع مراحل تعليم عملية خلال فترة عامين والتي تأخذ بدورها المشاركين في البرنامج من عملية التحليل إلى عملية التنفيذ مما يتيح لفريق العمل التعلم من خبراء MIT والتعاون معهم، وتحفيز العمل الإقليمي والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية من خلال التعاون مع المناطق والدول الأخرى المشاركة.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	%57	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي***	2,631	3,151	3,515
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)***	%1.9	%1.9	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي***	33.16	34.2	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)***	%33	%29.9	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%46.37	%77
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال	9,304	12,793.5	11,404
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	18	30
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***	%5.7	%7.9	%11
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي***	1,510	1,943	2,053.2
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	20	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.94	%28.9	%31
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%28.7	%24.1
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي* (%)	%66.52	%109	%80.8
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%24.5	%44
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%15.2	%17.5
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني(%)	%82	%94	%70<=

* باستثناء شركة أرامكو
**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي
***بيانات الربع الثالث

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخلي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP